



PROVISIONAL

A/41/PV.100
17 December 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسي : السيد شودي (بنغلاديش)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الثانية (الاجزاء من الاول الى الثالث) [١٢] (تابع)

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي [٧٩] (تابع) :
(ب) مشاكل الاغذية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث)

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوشية في حالات الكوارث : تقرير اللجنة الثانية [٨٢]

أزمة الديون الخارجية والتنمية : تقرير اللجنة الثانية [١٤٣]

تنظيم العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

86-64654/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠البند ١٢ و ٧٩ (تابع) و ٨٢ و ١٤٢ من جدول الأعمالتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الثانية (الاجزاء من الاول الىالثالث) (A/41/930 و Add.1 و 2)التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي :(ب) مشاكل الاغذية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث) (A/41/857/Add.2)المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوشية في حالات الكوارث : تقرير اللجنةالثانية (A/41/936)ازمة الديون الخارجية والتنمية : تقرير اللجنة الثانية (A/41/937)عرض السيد غوديفا (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، مقرر اللجنةالثانية) تقارير اللجنة (A/41/930 و Add.1 و 2) (A/41/857/Add.2) (A/41/936) ،و (A/41/937) فقال ما يلي :السيد غوديفا (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، مقرراللجنة الثانية (ترجمة شفوية عن الروسية) : يشرفني أن أقدم تقارير اللجنة الثانيةبشأن بند جدول الأعمال ١٢ و ٧٩ (ب) ، ٨٢ و ١٤٢ .يتكون التقرير بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال من ثلاثة أجزاء : يتضمن الجزءالاول (A/41/930) قائمة بالوثائق المقدمة للجنة حول هذا البند للنظر فيها . وتوصياللجنة الثانية الجمعية العامة في الفقرتين ٤٥ و ٤٦ من الجزء الثاني(A/41/930/Add.1) باعتماد خمسة مشاريع قرارات وأربعة مشاريع مقررات . كما توصياللجنة الثانية الجمعية العامة في الفقرتين ٣٩ و ٤٠ من الجزء الثالث(A/41/930/Add.2) باعتماد ستة مشاريع قرارات وخمسة مشاريع مقررات .وفيما يتعلق بالبند الفرعي (ب) من بند جدول الأعمال ٧٩ المعنون "التنميةوالتعاون الاقتصادي الدولي" : مشاكل الاغذية ، فان تقرير اللجنة الثانية يرد في

الوثيقة A/41/857/Add.2 . وتوصي اللجنة الثانية الجمعية العامة في الفقرة ١٠ من التقرير باعتماد مشروع قرار واحد .

ويرد تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٨٢ من جدول الاعمال ، المعنون "المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوشية في حالات الكوارث" في الوثيقة A/41/936 . وتوصي اللجنة الثانية الجمعية العامة في الفقرتين ٤٦ و ٤٧ باعتماد عشرة مشاريع قرارات ومشروع مقرر واحد .

وفي الفقرة ١٤ من منطوق مشروع القرار العاشر هناك خطأ فني . يجب ادخال لفظة "تقييم" بعد عبارة "يشمل استعراضا شاملا" الواردة في السطر الثاني .

ويرد تقرير اللجنة الثانية المتعلق بالبند ١٤٣ من جدول الاعمال ، المعنون "أزمة المديونية الخارجية والتنمية" في الوثيقة A/41/937 . وفي الفقرتين ١٣ و ١٤ من التقرير توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار واحد ومشروع مقرر واحد .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذا لم يكن هناك أي اقتراح بمقتضى المادة ٦٦ من قواعد النظام الداخلي ، فساعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الثانية المعروضة عليها صباح اليوم .
تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالتالي ، متقصر البيانات على تحليل التصويت . ومواقف الوفود ازاء شتى توصيات اللجنة الثانية قد تم ايضاحها في اللجنة وهي ترد في المحاضر الرسمية ذات العلة .
وأذكر السادة الاعضاء انه بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ قررت الجمعية العامة أن تقتصر الوفود ، قدر الامكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة ، على تحليل تصويتها مرة واحدة ، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة .

أذكر السادة الاعضاء أيضا انه وفقا للمقرر ٤٠١/٢٤ ، يحدد تعليل التصويت
بمدة عشر دقائق وتُدلي به الوفود من مقاعدها .

أسترعي انتباه السادة الاعضاء الى تقرير اللجنة الثانية A/41/930 و Add.1
و 2 بشأن البند ١٢ من جدول الاعمال المتعلق بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي .
وننتقل أولا الى الجزء الاول من التقرير (A/41/930) . هل لي ان اعتبر ان
الجمعية العامة تود ان تناط علما بهذا الجزء من التقرير ؟
تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبث الجمعية العامة الان فسي
مشاريع القرارات الخمسة ومشاريع المقررات الاربعة الواردة في الفقرتين ٤٥ و ٤٦ من
الجزء الثاني من تقرير اللجنة الثانية (A/41/930/Add.1) .
توصي اللجنة الثانية أولا باعتماد مشروع القرار الاول المتعلق بتحويل المافي
للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو . طلب اجراء تصويت مسجل .
اجري تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،
بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ،
بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، السراي
الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ،
كولومبيا ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ،
كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ،
الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا
الإمتوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية
الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا -
بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ،

إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، إسرائيل ،
 جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -
 الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليختنشتاين ، ليبيريا ، الجماهيرية
 العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،
 مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ،
 موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ،
 نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواي ،
 بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت
 لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان توماس
 وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ،
 سنفورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ،
 سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
 توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ،
 إيطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة
 الأمريكية .

الممتنعون : النمسا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ، أيسلندا ،
 أيرلندا ، اليابان ، اسبانيا ، السويد .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٥ صوتاً مقابل ١٠ أصوات ، مع امتناع ١٠ أعضاء

عن التصويت (القرار ١٨٠/٤١) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : تبث الجمعية العامة الآن فسي

مشروع القرار الثاني المتعلق بتقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،
بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،
البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،
بورما ، بروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،
الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطي ،
تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوت ديفوار ، كوبا ،
تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،
السلطادور ، غينيا الإستوائية ، اشيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،
فرنسا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، المانيا
(جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ،
غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،
هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران
(جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ،
جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو
الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية
العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ،

ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،
المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ،
نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،
بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ،
قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر
غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ،
السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،
اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، مورينام ، موازيلند ،
السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، زامبيا .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

المهتمون : كوستاريكا .

اعتمد مشروع القرار الثاني بأغلبية ١٤٢ صوتا مقابل صوتين ، مع امتناع عضو

واحد عن التصويت (القرار ١٨١/٤١) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرد مشروع القرار الثالث تحت

عنوان "دور منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية" .
وتوصي اللجنة الثانية باعتماده . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود
أن تعتمد مشروع القرار هذا ؟

أُعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ١٨٣/٤) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرد مشروع القرار الرابع تحت

عنوان "جهاز الامم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية" .
وتوصي اللجنة الثانية باعتماد مشروع القرار هذا . فهل لي أن أعتبر أن
الجمعية العامة تود أن تعتمد ؟

أُعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ١٨٣/٤) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

الخامس المتعلق بتقرير الامين العام تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ١٧٣/٤٠ .
وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ،
جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بوتسوانا ،
بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ،
بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بييلوروسيا (جمهورية -
الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الاخضر ، جمهورية
افريقيا الوسطى ، تشاد ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ،
كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن
الديمقراطية ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ،
السلغادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ،
الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ،

غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، الغلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، آيسلندا ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

الممتنعون : النمسا ، كندا ، شيلي ، الصين ، كوت ديفوار ، فنلندا ، اليونان ، إسرائيل ، السويد ، تركيا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

أُعتمد مشروع القرار الخامس بأغلبية ١١٧ صوتا مقابل ١٦ صوتا مع امتناع ١١

عضوا عن التصويت (القرار ١٨٤/٤) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتناول الجمعية العامة الآن

مشاريع المقررات الاربعة التي أوصت اللجنة باعتمادها في الفقرة ٤٦ من تقريرها

(A/41/930/Add.1) .

ويرد مشروع المقرر الاول تحت عنوان "الحماية من المنتجات الضارة بالمحطة

والبيئة" .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،

البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،

بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية

السوفياتية) ، الكامبيرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية

افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ،

كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا

الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ،

الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا

الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ،

الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ،

غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،

هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران

(جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إسرائيل ،

إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ،
 لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ،
 ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ،
 ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
 موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
 هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،
 النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،
 باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ،
 رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ،
 ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ،
 سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري
 لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية
 العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
 تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية
 السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
 الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
 وأيرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ،
 فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) .

أعتمد مشروع المقرر الأول بأغلبية ١٤٦ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع عضو

واحد عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : توصي اللجنة الثانية أيضا الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر الثاني المتعلق بتعزيز عمل الأمم المتحدة لإدماج المرأة بصورة فعالة في برامج وأنشطة التنمية الاقتصادية . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمده ؟
أُعتد مشروع المقرر الثاني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتناول مشروع المقرر الثالث دورية انعقاد جلسات اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمده ؟
أُعتد مشروع المقرر الثالث .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع المقرر الرابع الذي يتناول الوثائق المتعلقة بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمده ؟
أُعتد مشروع المقرر الرابع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات الستة ومشاريع المقررات الخمسة الواردة في الفقرتين ٢٩ و ٤٠ من الجزء الثالث من تقرير اللجنة الثانية (A/41/930/Add.2) .
في الفقرة ٢٩ توصي اللجنة الثانية أولا باعتماد مشروع القرار الأول المعنون "مكافحة غزو الجراد والجنادب لافريقيا" . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمده ؟
أُعتد مشروع القرار الأول (القرار ١٨٥/٤١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وتوصي اللجنة الثانية بعد ذلك باعتماد مشروع القرار الثاني الخاص بادراج توفالو وكيريباتي وموريتانيا في قائمة أقل البلدان نموا . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع القرار الثاني ؟
أُعتد مشروع القرار الثاني (القرار ١٨٦/٤١) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وتوصي اللجنة الثانية أيضا ،

باعتقاد مشروع القرار الثالث المتعلق باعلان العقد العالمي للتنمية والثقافة .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، امتراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركيننا

فاصو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية

السوفياتية) ، الكامبيرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية

افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر

القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ،

تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية

الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ،

السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،

فرنسا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ألمانيا

(جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ،

غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،

هندوراس ، هنغاريا ، آيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران

(جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إيطاليا ،

جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -

الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية

العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ،

مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ،

المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ،
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،
 بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ،
 بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ،
 سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ،
 العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر
 سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،
 سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
 توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : إسرائيل ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
 الشمالية .

أُعتمد مشروع القرار الثالث بأغلبية ١٤٦ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع

عضوين عن التصويت (القرار ١٨٧/٤١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتمل مشروع القرار الرابع بدورتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٨٧ . وتومي اللجنة الثانية باعتماده .

هل ترغب الجمعية العامة في اعتماد مشروع القرار الرابع ؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ١٨٨/٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تومي اللجنة الثانية أيضا باعتماد مشروع القرار الخامس ، المعنون "الدورة العاشرة للجنة المستوطنات البشرية" .

هل ترغب الجمعية في اعتماد مشروع القرار الخامس ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ١٨٩/٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل أخيرا الى مشروع القرار السادس ، المعنون "السنة الدولية لإيواء المشردين" . وتومي اللجنة الثانية باعتماده .

هل ترغب الجمعية العامة في اعتماد مشروع القرار السادس ؟

اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ١٩٠/٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنتقل الجمعية العامة الآن الى مشاريع المقررات الخمسة التي أومت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٤٠ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/41/930/Add.2 .

تومي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر الأول المعدني بالبلدان المنكوبة بالتمحور والجفاف في افريقيا .

هل ترغب الجمعية في اعتماده ؟

اعتمد مشروع المقرر الأول .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وبعد ذلك توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر الثاني الذي يتصل بتقديم المساعدة الى المناطق المنكوبة بالجفاف في اثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا .

هل تود الجمعية العامة اعتماد مشروع المقرر الثاني ؟

اعتمد مشروع المقرر الثاني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : توصي اللجنة الثانية الجمعية

العامة باعتماد مشروع المقرر الثالث ، المعنون "الجفاف والتصحر في موريتانيا" .

هل تود الجمعية العامة اعتماده ؟

اعتمد مشروع المقرر الثالث .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : توصي اللجنة الثانية الجمعية

العامة باعتماد مشروع المقرر الرابع ، المعنون "صندوق بيريز - غيريرو الاستثماري

للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية" .

هل ترغب الجمعية العامة في اعتماد مشروع المقرر الرابع ؟

اعتمد مشروع المقرر الرابع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أخيرا ، توصي اللجنة الثانية

أيضا الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر الخامس المعنون "برنامج عمل السنتين

لجنة الثانية للفترة ١٩٨٧-١٩٨٨" .

هل أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟

اعتمد مشروع المقرر الخامس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن الى ممثل

الولايات المتحدة الامريكية الذي طلب تحليل تصويته بعد التصويت .

السيد نوريس (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن
الانكليزية) : يعلن وفد بلدي عن شكره لإتاحة الفرصة له لتعليق تصويت الولايات
 المتحدة ثانية ضد الموضوع المتعلق بالقائمة الموحدة للمنتجات الضارة .
 كما تدرك الوفود الأخرى ، صوتت الولايات المتحدة ضد قرار المجلس الاقتصادي
 والاجتماعي ٧٢/١٩٨٦ بشأن هذا الموضوع . ولذلك لا ينبغي أن يفاجأ أحد لتصويتنا أيضا
 ضد مقرر للجمعية العامة "يؤيد" قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذاته .
 دعوني أشرح ثانية شواغلنا ازاء القائمة الموحدة . تعتقد الولايات المتحدة
 أن الأمين العام قد قام بعمل يستحق الشناء في معالجة هذا الموضوع على مدى العام
 الماضي . وقد كان تفويض السلطة الى منظمة المحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة
 للبيئة بإعداد القائمة الموحدة عملا حكيما وهاماً جداً . وينبغي لهذه الخطوات أن
 تثبت أنها مفيدة للغاية في تجنب ازدواجية الجهود والمسؤولية المتاملة في السلطة
 التي وضعتها الجمعية العامة في قرارات سابقة . وفي الحقيقة ، كانت الولايات
 المتحدة راضية على نحو كاف عن الطريقة البناءة التي تناول بها الأمين العام ومنظمة
 المحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الموضوع ، وكثما على استعداد ألا نعارض
 استمرار إعداد القائمة ، مع أننا صوتنا ضد القرار المنشئ لها .
 إلا أنه لا يمكننا أن نؤيد إعداد مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية
 قائمة تسمى "القائمة المرجعية" للمعلومات التجارية ، وهي وثيقة منفصلة تشتمل على
 الأسماء التجارية وأسماء المصنعين وغيرها من المعلومات ذات الصلة . واننا نتفق مع
 النتيجة التي خلص اليها الأمين العام في تقريره ، وهي أن تضمين القائمة معلومات
 تجارية كهذه :

"سيطلب مستوى من الجهود في مجال جمع المعلومات والتحقق يفوق
 كثيرا القدرات الحالية للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة
 المحة العالمية" .

إلا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر إدماج المعلومات التجارية على وجه
 التحديد في نفس الوثيقة مع القائمة الموحدة . ونسخة العمل لعام ١٩٨٦ - التي

رأيها ورأتها وفود أخرى - تشتمل الآن على القائمة الموحدة والمعلومات التجارية في مجلد كبير جدا الى حد أنه يكاد يصعب على شخص واحد أن يحمله . ان هذه الوثيقة الخفية تؤكد مخاوفنا ازاء هذا الجهد .

ان مركز الشركات عبر الوطنية لا تتوفر لديه البيانات التجارية عن صانعي جميع المنتجات المدرجة في القائمة . ولذلك ، فإن البيانات المتاحة للمركز لا يمكن إلا أن تكون تمييزية ضد المصنعين في البلدان الصناعية الغربية المنفتحين بالنسبة لبياناتهم التجارية والتنظيمية والمعرفة في القائمة . وفي نفس الوقت ، فإنها تعمل على حماية المصنعين في البلدان الاشتراكية والبلدان النامية الذين لا يتيحون بحرية معلومات عن اجراءاتهم التصنيعية والتنظيمية .

فعلى سبيل المثال ، فإن المادة الكيميائية الزراعية المعروفة ٤٠٢ - دال مبيحة في القسم التجاري من مسودة نسخة العمل ، ابتداء من صفحة ٤٢٤ ، على أنها تصنع من قبل ٤٧ ممثما ولها حوالي ٢٥٠ اسما تجاريا . إلا أن الملمين بهذه المادة الكيماوية يعلمون ان المعلومات المدرجة حافلة بالأخطاء . فهناك شركات كيماوية كبرى مثل دوبونت ، وسببا غيفي ، وإلي ليلي مدرجة بوصفها شركات ممثمة ، ولكننا أبلغنا أنها لا تصنع هذه المادة في الواقع . كما أن المعلومات الخاصة بشركة داو الكيماوية تبين أنها تنتج هذه المادة تحت تسعة أسماء تجارية . ومع ان شركة داو تصنع ٤٠٢ - دال ، فإنها لم تعد تصنع أيما من المواد التسع المذكورة اسماؤها التجارية . واخيرا ، فإن بلدان الشركات الممثلة لمادة ٤٠٢ - دال ، المدرجة بوصفها الممثلة الرئيسية هي بلدان أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية . ولكننا أخطرنا أن الوثيقة حذفت أسماء شركات معروف عنها أنها تصنع تلك المادة في الجمهورية الديمقراطية الألمانية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وهنغاريا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ورومانيا والصين والمكسيك وبعض البلدان الأخرى . ان هذا المثال وحده يوضح المخاوف التي أعربنا عنها ازاء الطبيعة المظلة لما يسمى بالمعلومات التجارية .

وفضلا عن ذلك نريد أن نوضح أن حكومة الولايات المتحدة وكذلك الدوائر الصناعية لا يمكنهما تحمُّل المسؤولية عن دقة البيانات التي وفرت في الفرع التجاري من الوثيقة فيما يتعلق بالمنتجات أو المنتجات في الولايات المتحدة .

وإذ نوجه الاهتمام الى هذه المشاكل في الفرع التجاري من مشروع القائمة الجديدة فإننا نعتقد أن من المفيد أن نلاحظ أن القائمة الموحدة ذاتها معرضة لسوء التفسير . فهناك مبيد للأعشاب شائع الاستعمال في القائمة برغم أن عمليات الرقابة عليه لا تلائم المعايير إطلاقا . وعلاوة على ذلك يمكن تبين صورة خاطئة تماما لمنتج ما بما يلاحظ في القائمة بأن بلدين أو ثلاثة بلدان قد اتخذت إجراء تنظيميا فيما يتعلق بمنتج بعينه إذا ما أغفلت القائمة في نفس الوقت ذكر أن ١٠ أو ٢٠ أو ٥٠ من البلدان الأخرى قد وافقت في الواقع على استعمال المنتج دون قيود منظمة أو أن بلدانا أخرى عدة جربت المنتج وتوصلت الى نتائج مخالفة .

إن الطريقة التي صيغت بها القائمة لا تقدم سوى منظور وحيد الجانب فيما يتعلق بالمنتجات الواردة فيها . ولكي تكون هذه الوثيقة مفيدة بحق فإننا نرى ضرورة إيلاء أهمية أكبر لضرورة رسم صورة منصفة ومتوازنة للمنتجات المذكورة .

ويسرنا أن مقدمة القائمة الجديدة تتضمن تحذيرات وبالذات في الفقرتين ٧ و ١٢ من مقدمة مشروع القائمة الجديدة . ونحن على ثقة بأن الامانة العامة ستتخذ خطوات تتجاوز مجرد استرعاء الاهتمام للمشاكل الواردة بالقائمة ، بالعمل على ضمان أن تكون القائمة معتدلة موضوعية ومجدية حقا .

وباختصار نعتقد الولايات المتحدة بأن الامين العام قام بعمل طيب بتنفيذ بعض القرارات الصعبة جدا التي اتخذت عبر السنوات الكثيرة الماضية بشأن هذا الموضوع ؛ وإن كنا نعتقد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أخطأ عندما أدرج معلومات مظللة ومشكوك فيها الى حد بعيد ضمن نص القائمة الموحدة وبخاصة البيانات التجارية التمييزية التي أصدرها مركز شؤون الشركات عبر الوطنية . ولهذا صوت وفدي ضد المقرر الذي يؤيد إجراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

السيد شومان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أشير الى القرار المتعلق بالامن الاقتصادي الدولي المتخذ بأغلبية ١١٧ صوتا . ويشرفني أن أتكلم باسم وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بلغاريا الشعبية ، جمهورية بولندا الشعبية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية منغوليا الشعبية ، جمهورية هنغاريا الشعبية . إن وفود هذه البلدان تعتبر القرار الذي اتخذ الآن مساهمة هامة من جانب الأمم المتحدة في صياغة مفهوم الامن الاقتصادي الدولي . ونحن نرى أن هذا المفهوم لابد وأن يراعي بالصورة الواجبة آراء جميع الدول ومصالحها المشروعة في مجال الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية . ومن الطبيعي أن هناك خلافات معقدة وعميقة بين مواقف مختلف البلدان والمجموعات القطرية بشأن المشاكل الاقتصادية الدولية . إلا أننا نرى أن من الأهمية بمكان أن نبدأ معي متضافرا من أجل أرضية مشتركة بين المناهج المختلفة للنظر الى المشاكل الاقتصادية العالمية وتعزيز الثقة في العلاقات الاقتصادية دون أن نغفل عن هذه الخلافات . فإذا ما تسنى وجود هذا العامل المشترك فإن من شأنه أن يؤدي يقينا الى إحراز تقدم في التعاون الاقتصادي والتنمية على الصعيد الدولي .

إن مفهوم الامن الاقتصادي الدولي لا يلقى ولا يحل محل القرارات المفيدة والعديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة ، وقد اعتمد بعضها بتوافق الآراء ، فيما يتعلق بإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد . إن من شأن هذا المفهوم إضافة زخم جديد الى المناقشات الدائرة في الأجهزة الاقتصادية للأمم المتحدة مع إيلاء الاعتبار الواجب للتكافل الاقتصادي الذي تجلى بوضوح قاطع في السنين الأخيرة بين كافة الدول بغض النظر عن أنظمتها الاجتماعية - الاقتصادية أو مستويات تنميتها .

ولاشك أن نطاق وحدة المشاكل الاقتصادية للبلدان النامية يتطلبان إيلاء اهتمام خاص بالأنشطة الاقتصادية للأمم المتحدة .

ويأمل وفدنا في أن يؤدي القرار المتخذ اليوم الى حوار واسع يكفل استقرار وشبكات العلاقات الاقتصادية الدولية لصالح كافة البلدان والشعوب . وكما أظهرت الدورة الحالية ، فإن هذا هدف تشارك فيه مجموعات الدول بلا استثناء . ونحن نرى أن من المؤسف ما اقتضاه الامر من تصويت على المشروع المتعلق بالامن الاقتصادي الدولي برغم الجهود التي بذلها مقدمو المشروع والاعلبية الساحقة من الوفود .

ونأمل في أن يسود في النهاية حسن الإدراك والوعي بالحاجة الموضوعية الى حوار بناء وتعاون إيجابي ، بدلا من الاعتبارات القصيرة الاجل ذات الطبيعة الوقتية بحيث تقدم جميع البلدان مساهمتها في إعداد تقرير الامين العام عن الامن الاقتصادي الدولي الى الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة . وفي إعداد هذا التقرير سيكون من المستصوب مراعاة الافكار المعرب عنها في المناقشة في الدورة الحالية بشأن طرق ضمان المصالح الاقتصادية لكافة الدول وتطوير التعاون فيما بينها . وسيكون مفيدا تحليل دراسات مشاكل الامن الاقتصادي التي أجريت في أوقات مختلفة على مستوى الدوائر الحكومية والتجارية والعلمية في مختلف البلدان . كما أن قضايا الامن الاقتصادي تعالج في وثائق المنظمات والمحافل الدولية ومنها تقارير اللجنة المستقلة المعنية بمشاكل التنمية الدولية التي كان يترأسها فيلي براندي وتقرير الهيئة المستقلة المعنية بنزع السلاح والامن التي كان يرأسها المغفور له أولوف بالم .

ولا بد أن يستفيد تقرير الامين العام من الخبرة المتاحة للتعاون الاقتصادي على الصعيد العالمي والاقليمي وكذلك من الأنشطة والامكانيات القائمة في هذا الميدان فيما بين الاجهزة والمحافل المتعددة الاطراف . وسوف توامل البلدان الاشتراكية من جانبها عملها البناء كي تضمن أن تتوسع أعمال الأمم المتحدة بشأن مفهوم الامن الاقتصادي الدولي وتتمزز فرص التعاون المفيد المتبادل بغية تطبيع العلاقات الاقتصادية الدولية لصالح الدول جميعا .

السيد بايون (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في معرض
تعليل تأييد وفدي للقرار " إدراج كيريباتي ، وموريتانيا ، وتوفالو في قائمة أقل
البلدان نموا " المتخذ الآن بتوافق الآراء ، أتشرف بالإدلاء بالبيان التاليين ،
أولهما بناء على طلب حكومة كيريباتي .
تود كيريباتي أن تشكر رسميا جميع الوفود التي ساعدت في تعزيز طلبها للحصول
على مركز بلد من أقل البلدان نموا . وإذا كان المركز الذي أضي على كيريباتي يعلم
بحاجاتنا الخاصة ، فإن حكومة كيريباتي تبقى على التزامها الشابت بالعمل على تحقيق
المزيد من الاعتماد على الذات . وهذا المبدأ هو أساس خطة التنمية الوطنية
لكيريباتي للفترة بين ١٩٨٧ و ١٩٩١ .

كما يشرفني أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن رئيس وزراء توفالو .
 إن توفالو ترحب بالدعم والمساعدة اللذين يقدمان إليها منذ انضمامها في إطار منظومة الأمم المتحدة ، الى مجموعة مختارة من البلدان ولكنها أقل حظاً من الناحية الاقتصادية ، هي مجموعة أقل البلدان نمواً . ولئن كانت حكومتنا يسرها أن تحظى بهذا الاهتمام ، فإننا نواصل بذل قصارى جهدنا لتحسين ظروف معيشة جميع أبناء توفالو آمليين أن نتمكن في نهاية المطاف من الخروج من هذه المجموعة .

إن توفالو من أصغر البلدان وأشدّها عزلة وأكثرها فقراً في الموارد . فإن الجزر الحلقية التسع ، التي تفصل بينها مسافات شاسعة ولا تتجاوز مساحتها الكلية ٢٦ كيلومتراً مربعاً ، لديها إمكانيات محدودة للغاية من أجل التنمية . ويضع الضيق الشديد للقاعدة الاقتصادية قيوداً بالغة على المصادر والمستويات المحتملة للمعاشدات المتجددة المتحققة على الصعيد المحلي . إن زيادة أنشطة مصائد الأسماك وتنمية الموارد البحرية الأخرى تتيحان بعض الإمكانيات بالنسبة للمستقبل ، ولكنهما مازالتا تطرحان في هذه المرحلة قدراً من المشاكل .

إن توفالو مافتتت ، منذ نيل استقلالها في ١٩٧٨ ، تحصل على دعم مباشر في ميزانيتها من المملكة المتحدة . غير أن الجانبين قد اعترفا منذ فترة طويلة بأن الدعم المقدم في شكل تبرعات سنوية في الميزانية ، مع ما يصاحبه بالضرورة من آليات ، لا يعد أنسب الأشكال لمساعدة دول ذات سيادة . ولذا أُتفق على التخلي تدريجياً عن هذا الشكل من أشكال الدعم . والى أن يتحقق ذلك تسعى حكومتنا ، بمساعدة كبار مقدمي المساعدة الانمائية إلينا - وهم استراليا ، ونيوزيلندا ، والمملكة المتحدة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي - الى البحث عن وسائل أخرى لتأمين بقاء توفالو على المدى الطويل . وبعد بحث مستفيض أُتفق على أن أفضل بديل هو إنشاء الصندوق الاستثماري لتوفالو . فمن شأن هذا الصندوق ، الذي أنشأته توفالو وحكومات مهتمة أخرى ، أن يزود البلاد بمصدر منظم للدخل . وسيُشغل الصندوق من الخارج ويدار بطريقة مسؤولة مسهماً بذلك في السلامة المالية للبلاد على المدى الطويل .

وستنظر حكومة توفالو الى الدخل المتحقق من الصندوق على أنه دعم مالي يؤمن الحفاظ على المستويات الاساسية للخدمات الحكومية والبنية الاساسية العامة . ولن يمنع هذا الدخل توفالو بحال من الاحوال من بذل جهودها لجمع الايرادات لتمويل انشطتها الجارية وتنمية الاقتصاد لصالح جميع ابنائها .

وقد خلس فريق ، ضم ممثلين عن برنامج الامم المتحدة الانمائي ونيوزيلندا والمملكة المتحدة ، الى ان الصندوق يحتاج الى ما مجموعه ٢٧ مليون دولار استرالي - اي قرابة ١٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة - لتقديم الدعم المالي لتوفالو وكذلك لتوفير عائد كاف لإدارة الصندوق وتشغيله في المستقبل المنظور . ويتوقع الخبراء أنه ما لم يتحقق هدف الصندوق في بداية ١٩٨٧ فإن المبلغ المطلوب سيزيد بصورة سريعة ليصل الى زهاء ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بحلول ١٩٨٩ . إن توفالو تسعى الى الحصول على الدعم المالي للحكومات من أجل إنشاء الصندوق الاستثماري لأنه ما لم ينشأ ، فإن بقاء امتنا الصغيرة سيتعرض على المدى الطويل لخطر داهم . وآمل أن تتمكن البلدان التي تملك موارد أكبر من الاسهام في الصندوق في المستقبل القريب ، مقدمة بذلك دعما كبيرا لجهود توفالو الرامية الى توفير مورد يكفل سلامتها الاقتصادية على المدى الطويل .

السيد ولد شيخ الفاووث (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

أود أن أعتنم هذه الفرصة الهامة التي جاءت في أوانها تماما لاسجل إعجاب وفدي مرة أخرى عن عميق عرفانه وجزيل شكره للوفود الشقيقة والصديقة لاشتراكها في تقديم مشروع القرار الخاص بإدراج موريتانيا في قائمة أقل البلدان نموا ولتأييدها لهذا المشروع . وأؤكد لها أن موريتانيا تدين لها بعرفان عظيم لهذا التأييد ، ونحن بدورنا مستعدون لأن نقدم إليها في المستقبل كل تأييد ممكن .

وكان من دواعي سرورنا أن نلاحظ أن جميع مقدمي المساعدة المالية إلينا قد اشتركوا في تقديم مشروع القرار الخاص بإدراجنا في تلك القائمة ، ويحدونا أمل صادق

في أن يعني ذلك أنهم سيساعدون بصورة كاملة على التخفيف من عبء ديوننا الخارجية الشقيلة - التي أعيدت جدولتها بالفعل في إطار الفريق الاستشاري المعني بموريتانيا في باريس .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك ننهي النظر في البند ١٢

من جدول الاعمال .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة A/41/857/Add.2

بشأن البند الفرعي (ب) من البند ٧٩ من جدول الاعمال ، المعنون "مشاكل الاغذية" .
تبت الجمعية العامة الآن في التوصية الواردة في الفقرة ١٠ من ذلك التقرير .
إن مشروع القرار معنون "مشاكل الاغذية والزراعة" . لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

أُعتد مشروع القرار (القرار ١٩١/٤١) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أنهت الجمعية العامة

نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٧٩ من جدول الاعمال .

تنظر الجمعية العامة بعد ذلك في تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة A/41/936 بشأن البند ٨٢ من جدول الاعمال ، المعنون "المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوتية في حالات الكوارث" .

أولا ، تبت الجمعية العامة في مشاريع القرارات العشرة التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٤٦ من تقريرها .

مشروع القرار الأول معنون "البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية" . هل لي أن

أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذا المشروع ؟

أُعتد مشروع القرار الأول (القرار ١٩٢/٤١) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثاني معنون

"تقديم المساعدة الى جزر سليمان". هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تود اعتماد مشروع القرار هذا ؟

أُعتد مشروع القرار الثاني (القرار ١٩٣/٤١) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثالث معنون

"تقديم المساعدة الى السلفادور". هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تود اعتماده ؟
أُعتد مشروع القرار الثالث (القرار ١٩٤/٤١) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الرابع معنون

"تقديم المساعدة الى أوغندا".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أُجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيفوا وبربودا ، الأرجنتين ،

استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،

بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، برونو دار السلام ، بلغاريا ، بوركينافاسو ،

فاسو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية

السوفياتية ، الكامبيون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية

افريقيا الوسطي ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر

القمر ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ،

كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،

جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،

السلفادور ، غينيا الإستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،

فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،

المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ،

غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

أعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٥٠ صوتا مقابل صوت واحد (القرار ١٩٥/٤) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتناول مشروع القرار الخامس

المساعدة في تعمير لبنان وتنميته . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار الخامس ؟

أُعيد مشروع القرار الخامس (القرار ١٩٦/٤١) .

ويتناول مشروع القرار السادس تقديم المساعدة الى موزامبيق . وقد طلب إجراء

تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنفولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا

فاصو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية

السوفياتية ، الكامبيرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية

افريقيا الوسطي ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر

القمر ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ،

كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،

جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،

السلفادور ، غينيا الإستوائية ، اشيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،

فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،

المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ،

غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،

هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران

(جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، إيطاليا ،

جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليمتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، صغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، مورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

أُعتد مشروع القرار السادس بأغلبية ١٥٢ صوتا مقابل صوت واحد (القرار

. (١٩٧/٤١)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتناول مشروع القرار السابع

تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة الى تشاد . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار السابع ؟

أُعتد مشروع القرار السابع (القرار ١٩٨/٤١) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

الثامن المعني بتقديم المساعدة الخاصة الى دول خط المواجهة . وقد طلب إجراء تصويت

مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطي ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، اشيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،

المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ،
 نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،
 باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ،
 الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت
 لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان توماس
 وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ،
 سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ،
 السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية
 السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
 أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ،
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : الولايات المتحدة الأمريكية .

أُعتد مشروع القرار الثامن بأغلبية ١٥٢ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع عضو

واحد عن التصويت (القرار ١٩٩/٤١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتناول مشروع القرار التاسع

تقديم المساعدة الى بنن وجزر القمر وجمهورية افريقيا الوسطى وجيبوتي وسيراليون
 وغامبيا وغينيا وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو وفانواتو ومدغشقر وهايتي واليمن
 الديمقراطية .

طلب إجراء تصويت مسجل على الفقرات الخامسة والخامسة عشرة والسابعة عشرة

والثامنة عشرة من ديباجة مشروع القرار .

أعطى الكلمة لممثل جمهورية اليمن الديمقراطية ليتكلم في نقطة نظامية .

السيد الاثطل (اليمن الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود أن أعترض على طلب إجراء تصويت منفصل على تلك الفقرات المعنية لأن مشروع القرار هذا شامل وقد اشتركت جميع الوفود في تقديمه وحظي بتوافق الآراء في اللجنة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف أتلو نص المادة ٨٩ من

النظام الداخلي :

"الذي ممثل أن يقترح إجراء تصويت مستقل على أجزاء من اقتراح أو مسن تعديل . وإذا أشير اعتراض على طلب التجزئة يطرح اقتراح التجزئة للتصويت . ولا يسمح بالكلام في اقتراح التجزئة لغير متكلمين اثنين يؤيدانه ومتكلمين اثنين يعارضانه . فإذا قبل اقتراح التجزئة فإن أجزاء الاقتراح أو التعديل التي تعتمد تطرح للتصويت عليها مجتمعة ، وإذا رفضت جميع أجزاء منطوق الاقتراح أو التعديل يعتبر الاقتراح أو التعديل مرفوضاً بمجموعه" . هل يتقدم ممثل اليمن الديمقراطية رسمياً باقتراح .

السيد الاثطل (اليمن الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أجل ياسيدي .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل يرغب أحد في معارضة هذا

الاقتراح ؟

السيد نوريي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : يعارض وفدي الاقتراح الذي تقدم به ممثل جمهورية اليمن الديمقراطية . ونحن نود إجراء تصويت مستقل على الفقرات الخامسة والخامسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة من ديباجة مشروع القرار .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يمكن لوفد آخر الكلام مؤيِّداً

للاقتراح ، ووفد آخر يمكنه الكلام معارضاً لاقتراح ممثل اليمن الديمقراطية .

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : إن وفد بلادي يؤيِّد

موقف اليمن الديمقراطية بعدم إجراء تصويت منفصل على الفقرات التي ذكرت .

السيد توان (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أؤكد مقترح سفير اليمن الديمقراطية ، بالأ تقوم باجراء تصويت منفصل . فقد أمضينا ساعات بل وأيام وأسابيع للتوصل الى تلك التوصية . وما من حاجة الآن لان يطلب وفد ما إجراء تصويتات منفصلة على قرار كان هناك اجماع بشأنه لذا ، يستحق اقتراح ممثل اليمن التأييد التام من قبل جميع الوفود .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المفروض الآن أن يتكلم وفد آخر لمعارضة الاقتراح . ويبدو أنه لا يوجد أحد يود الكلام . لذا ، سأطرح الاقتراح للتصويت .

أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين ليتكلم في نقطة نظامية .

السيد دي لا توري (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : هل لكم -

سيادة الرئيس - أن تتفضلوا بتحديد ما الذي سنصوت عليه الآن بجلاء ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الاقتراح يقضي بضرورة ألا يكون

هناك تصويت منفصل على الفقرات الخامسة والخامسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة من مشروع القرار التاسع . هذا الاقتراح المعارض للتقسيم قدمه ممثل اليمن الديمقراطية .

ستموت الجمعية الآن على الاقتراح المعارض للتقسيم . وقد طلب اجراء تصويست

مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ،

البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ،

بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ،

بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية -

الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية

افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،

كوستاريكا ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ،
اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ،
إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ،
فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،
غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،
هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية -
الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ،
الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ،
ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،
ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ،
منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ،
نيجييريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،
باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،
رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ،
سيراليون ، منغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ،
السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية
السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ،
جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،
فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ،
الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ،
اليونان ، آيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، لكسمبرغ ،
ملاوي ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

أُعيد الاقتراح المعارض للتقسيم بأغلبية ١٢٢ صوتاً مقابل صوت واحد مع امتناع

٢٢ عضواً عن التصويت .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع الجمعية الآن في

التصويت على مشروع القرار التاسع .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،
بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،
بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا
فاصو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية
السوفياتية) ، الكامبيرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية
افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر
القمر ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ،
كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،
جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ،
السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،
فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ،

غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، الشرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، مورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : الولايات المتحدة الأمريكية .

أُعتد مشروع القرار التاسع بأغلبية ١٥٢ صوتاً مقابل لا شيء مع امتناع عضو

واحد عن التصويت (قرار ٢٠٠/٤١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبث الجمعية الآن في مشروع

القرار العاشر الذي يتناول مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود اعتماده؟

أُعتد مشروع القرار العاشر (القرار ٢٠١/٤١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن أدعو الممثلين الـ

الانتقال إلى مشروع المقرر الذي أومت به اللجنة الثانية في الفقرة "٤٧" من تقريرها (A/41/936). ومشروع المقرر هذا معنون "تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الفوشية الدولية إلى المكسيك وتقديم المساعدة إلى بنغلاديش".

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

أُعتد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للممثلين الذين

يودون تعليق تصويتاتهم.

السيد نوربي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية): سيدي الرئيس، إن امتناع حكومة الولايات المتحدة عن التصويت على مشروع القرار الثامن المعنون "المساعدة الخاصة لدول خط المواجهة" يجب ألا يفسر على أنه رد فعل ضد مساعدة تلك الدول. ففي الواقع، تشارك الولايات المتحدة والمانحون الغربيون بنشاط في مساعدة كل البلدان التي يغطيها هذا القرار. فالولايات المتحدة قد شاركت بالفعل على نحو كبير وهي ملتزمة أيضاً بالنسبة للمستقبل. وفي عام ١٩٨٦ وحده قدمت حوالي ١٠٠ مليون دولار في شكل معونة اقتصادية وغذائية إلى دول خط المواجهة بالإضافة إلى ١٦ مليوناً من المساعدة إلى مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي.

يستند امتناعنا عن التصويت الى ايماننا الراسخ بأنه في أية حالة من حالات المعاناة الاقتصادية الشديدة التي يتصورها هذا القرار ، لا يمكن لأي قدر من المعونة الواقعية أن يكون كافياً لعزل دول خط المواجهة عن الآثار السلبية للتدابير الاقتصادية التي تتخذ من قبل جنوب افريقيا أو ضدها . ولا بد من مواجهة حقيقة التكافل الاقتصادي الوثيق بين دول الجنوب الافريقي بشكل واقعي ، ومن غير المنطقي الاعتقاد بأن دول خط المواجهة يمكنها أن تنمي - عن طريق صفة مساعدة - قدرتها على التغلب على الآثار السلبية المحتملة للجزاءات أو الجزاءات المضادة ، وهذا هو الهدف الحقيقي لهذا القرار . وفي رأينا ، انه من الضروري ، بدلا من ذلك ، البحث عن نهج أكثر ايجابية وأكثر عملية .

ان رئيس الولايات المتحدة ملتزم بأن يقدم الى كونغرس الولايات المتحدة في دورته القادمة برنامجا شاملا لسنوات متعددة يهدف الى النهوض بالاصلاح والتنمية في المجال الاقتصادي في بلدان الجنوب الافريقي . ويتمثل هدفنا في تحقيق المزيد من الانشطة الاقتصادية بين دول خط المواجهة وزائير وتهيئة اساس سليم للمنطقة فيما بعد عهد الفصل العنصري ، يمكن من ازدهار الديمقراطية واحترام حقوق الانسان الاساسية في الجنوب الافريقي . ونحن نعتقد ان نهجنا يمكن ان يحقق بشكل واقعي رؤية بديلة للمستقبل .

ونوافق على انه لا بد من التمدد للآثار السياسية والاقتصادية للفصل العنصري في منطقة الجنوب الافريقي ، على ان يكون ذلك باتخاذ تدابير ايجابية بناءة تكون اقتصادية وسهلة التنفيذ ، وليس ببذل محاولات ساذجة ترمي الى عزل اقتصادات الجنوب الافريقي عن الواقع الحالي للمنطقة .

أود أيضا ان أقدم تعليلا فيما يتعلق بمشروع القرار التاسع . ولو كان وفد بلدي قد أتاحت له الفرصة لموت معارضا الفقرات الخامسة والخامسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة من ديباجته .

السيد هولسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أسمع

وفود فنلندا والسويد والنرويج ان تموت تأييدا لمشاريع القرارات الهامة الرابع والسادس والتاسع الواردة في الوثيقة A/41/936 . ونأسف لانه قد طلب اجراء تصويت مسجل ، نظرا لان اللجنة الثانية كانت قد استطاعت اعتماد القرارات بتوافق الآراء . ويحدونا وطيد الامل في الا ينشأ الاجراء الذي اتخذ اليوم سابقا لعمال الجمعية العامة في المستقبل .

السيد ايكازا غيارد (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان

نتائج هتي عمليات التصويت على مشاريع القرارات المتعلقة بتقديم المساعدة الى بعض البلدان ، والمحاولة الفاشلة لاجراء تصويت مستقل على بعض فقرات مشروع القرار

التاسع ، من بينها الفقرة الخاصة بالخسائر التي لحقت ببلدي نتيجة الكوارث الطبيعية ، يضمن مرة أخرى الولايات المتحدة التي طلبت اجراء التصويت المستقل في وضع سخيف للغاية .

ان موقف ذلك البلد في شتى التصويتات وخروجه على توافق الآراء في اللجنة الثانية فيما يتعلق بجميع مشاريع القرارات ليس إلا ممارسة للتهديد على نحو استبدادي سخيف في محاولة للتغطية على عزلتها التامة في اللجنة الثانية فيما يتعلق بمسألة أخرى لا تمت بصلة الى مشاريع القرارات الخاصة بتقديم المساعدة .

وهذا السلوك السخيف الذي شهدناه توّأ هو نتيجة حالة اليأس التي تجد واشنطن نفسها فيها اليوم ، بعد أن فقدت مصداقيتها بسبب خروجها على الشرعية ، لا من ناحية القانون الدولي فحسب ، بل أيضا من ناحية قانونها الداخلي نتيجة لسياساتها العدوانية التي تمارسها ضد نيكاراغوا في جميع المجالات . كما يخفي هذا السلوك السخيف الخبث المعهود عن انحلال الاخلاق الصبياني ؛ فالولايات المتحدة لا تكتفي بأن تنتحل لنفسها الحق في انتهاك القانون الدولي بل تحاول باستمرار ، وفقا للمصالح الامبريالية القصيرة الاجل ، أن تملّي على المنظمات الدولية ما ينبغي أو لا ينبغي للبلدان أن تتلقاه من مساعدات التعاون الاقتصادي .

السيد الاثطل (اليمن الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود أن أعلل بايجاز التصويت على مشروع القرار التاسع فيما يتعلق بمضمونه وباقتراحي الخاص بعدم تجزئته عند التصويت .

لقد كان مشروع القرار هذا نتيجة لمداوات استمرت أسابيع طويلة اشترك فيها نائبا رئيس اللجنة مع العديد من الوفود التي افترض أن وفد الولايات المتحدة كان من بينها . ويعتبر مشروع القرار هذا مَعْلَمًا هامًا من حيث أن اللجنة الثانية تمكّنت لأول مرة من التوصل الى قرار جامع يتعلق بأكثر من عشرة بلدان ، ومن ثم أصدرت قرارا واحدا بدلا من عشرة قرارات أو أكثر ، الامر الذي كنتم قد طلبتموه ، سيدي الرئيس ، من رؤساء اللجان .

وقد جرت المفاوضات بشأن مشروع القرار هذا بصدق وإخلاص ، واعتمدته اللجنة الثانية بتوافق الآراء . وفي ذلك الوقت لم يطلب وفد الولايات المتحدة إجراء تصويت مستقل . واتفقت كل الوفود التي اشتركت في المفاوضات في اللجنة الثانية والتي اعتمدت مشروع القرار بصورته الحالية على أنه لن يكون هناك تصويت مستقل .

وقد شعر وفد بلدي بدهشة بالغة عندما أقدم وفد الولايات المتحدة ، لأسباب لا يعرفها أحد غيره ، على شيء لم نتوقعه قط ، ألا وهو التراجع عن توافق الآراء الذي توصلنا إليه في اللجنة الثانية . وكان ذلك مفاجأة بالغة لنا بعد أن توصلنا في اللجنة الثانية إلى اتفاق ومشروع بتوافق الآراء .

واعتقد أن الولايات المتحدة كانت ترغب في إظهار موقفها السياسي بشأن حالة تشمل ببلد أو آخر ، بيد أنني أجد لزاماً عليّ أن أقول أن هذا المحفل لم يكن المكان المناسب لذلك . ويأسف وفد بلدي لطلب وفد الولايات المتحدة إجراء تصويت مستقل ، كما أنه يشيد بكل الوفود التي صوتت معارضة اقتراح الولايات المتحدة .

السيد كبيدي (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : ان وفد بلدي ، شأنه شأن كل الذين سبقوني في الكلام ، قد شعر بدهشة لان القرار المتعلق ببلدي والقرارات الجامعة التي اعتمدها اللجنة الثانية بتوافق الآراء كانت موضوع طلب لإجراء تصويت مستقل بشأنها هنا .

وألاحظ أن ممثل الوفد الذي صوت معارضا القرار المتعلق ببلدي لم يعلل لماذا اتخذ قراره هذا صباح اليوم ، حيث أن ذلك القرار يتناقض مع الموقف الذي اتخذته نفس ذلك الوفد في اللجنة الثانية .

ان القرار الذي يطلب تقديم المساعدة إلى أوغندا لا يفرض أية التزامات على أي بلد أو وفد . ولا ينطوي على إساءة لأحد . وهو يسترعي فقط انتباه الجمعية العامة إلى الحالة السائدة في أوغندا .

ان معظم البلدان ، إن لم يكن كلها ، تعرف تاريخ أوغندا على مدى العشريين عاما الماضية ، التي كانت فيها خاضعة لسلسلة من الأنظمة السفاكة للدماء والتي لم

تحتترم حقوق الانسان . أما الحكومة الحالية التي تولت الحكم في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، فهي تعتبر مسألة حقوق الانسان ذات أهمية قصوى . لذلك نشعر بدهشة لان هناك وفدا لا يقدر الجهود التي تبذلها حكومة أوغندا لرفع المظالم التي تعرّف لها شعب أوغندا .

ولا توجد أية نقاط جدلية في مشروع القرار الرابع المتعلق بتقديم المساعدة الى أوغندا . والواقع أنه قد وضع عقب الزيارة التي قام بها ممثلو الأمين العام عملاً بالمقرر ٤٥٣/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ .

وحيث أنه لم يقدم أي تفسير لذلك الصوت المعارض لهذا القرار فلا يعني إلا أن أخلصي إلى أنه ربما كان تعبيراً عن عدم الرضا بالنسبة للموقف الذي اتخذته الحكومة بشأن القضايا الدولية .

وكما قلت من قبل فحكومتي لا تمتلك الكثير من الذهب أو النفط في باطن الأرض بيد أن لها مبادئ ومهما كانت التضحيات فإن حكومتي عازمة على التمسك بمبادئها بشأن جميع القضايا ذات الأهمية الدولية .

وختاماً ، أود أن أعرب عن امتناننا لوفود البلدان التي صوتت لصالحنا . ويحدونا الأمل في أن نعزز علاقاتنا في السنوات القادمة وهي العلاقات الممتازة بالفعل مع كافة بلدان العالم عدا بلداً أو بلدين .

السيد شومان (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أتكلم باسم وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، ومنغوليا ، وهنغاريا ، وباسم وفدي ، فيما يتعلق بتفسير موقفنا بشأن الأسلوب الذي اتبع هذا الصباح فيما يتعلق باعتماد مشروع القرار الرابع "تقديم المساعدة إلى أوغندا" ومشروع القرار السادس "تقديم المساعدة إلى موزامبيق" واقتراح الولايات المتحدة فيما يتعلق بتناول مشروع القرار التاسع . والوفود التي أتكلم باسمها مثلها مثل غيرها من الوفود تعرب عن عميق أسفها لأنه بسبب تغير في موقف وفد واحد لم يكن من الممكن مواصلة تحقيق توافق الآراء الذي تحقق في اللجنة الثانية .

وقد صيغت مشاريع القرارات الرابع ، "تقديم المساعدة إلى أوغندا" ، والسادس "تقديم المساعدة إلى موزامبيق" ومشروع القرار التاسع الجامع بعناية كما جرت مفاوضات بشأنها في اللجنة الثانية وحظيت بموافقة كل الوفود . وقد وجد هذا انعكاساً له في اعتماد مشاريع القرارات تلك من جانب اللجنة الثانية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر . وكان ينبغي أن تكون مواصلة عملية اعتماد مشاريع القرارات هذه بتوافق

الآراء بديهية مادامت مشاريع القرارات هذه كغيرها تتعلق به برامج خاصة لمساعدة البلدان النامية التي هي في حاجة اليها والتي في بعض الحالات من بين أقل البلدان نموا .

ونحن نرى أن هذه المساعدة ينبغي تقديمها في المستقبل أيضا طبقا لمعايير موضوعية كما ينبغي ألا تخضع لمواقف متحيزة . ويشير النهج الذي اختاره أحد الوفود هذا الصباح سؤالاً بشأن التمويل على عملية المفاوضات بكاملها ومصداقيتها . ومن المرجو مستقبلا تجنب هذا النهج الانتقائي الذي اتخذته هذا الوفد هذا الصباح لصالح عمل الأمم المتحدة بأكمله فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية .

السيد راكوتونايفو (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد

اعترت الدهشة وفد مدغشقر كغيره من الوفود ازاء طلب اجراء تصويت منفصل على مشروع القرار التاسع الوارد في الوثيقة A/41/936 . ويود وفدي في هذا الصدد أن يؤيد الملاحظات التي أدلى بها ممثل اليمن الديمقراطية . ان الفقرة السابعة عشرة من ديباجة مشروع القرار التاسع تحيط علما فقط بالآثار السلبية للكوارث الطبيعية التي نزلت ببلدي .

ووفدي يحيط علما بموقف ذلك البلد الذي تسبب في تغيير مجرى مداواتنا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك تكون الجمعية قد انتهت

من نظرها في البند ٨٢ من جدول الأعمال .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الثانية (A/41/937) بشأن البند ١٤٢ من جدول

الاعمال المعنون "أزمة الديون الخارجية والتنمية" .

ستبت الجمعية أولا في مشروع القرار الموصى به الى الجمعية العامة في الفقرة

١٣ من التقرير (A/41/937) المتعلق بتميز التعاون الاقتصادي الدولي الرامي الى حل

مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع القرار ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٢/٤١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ادعو الممثلين الان الى الانتقال الى مشروع المقرر الذي اوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ١٤ من تقريرها (A/41/937) . ومشروع المقرر تحت عنوان "ازمة الديون المالية والتنمية والديون والمسائل المتعلقة بها" .

هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تود اعتماد مشروع المقرر ؟
اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل يوغوسلافيا ، رئيس مجموعة ال ٧٧ .

السيد بيچيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلبت الكلمة لمجرد الإدلاء ببيان موجز باسم مجموعة ال ٧٧ .
تعلّق كل البلدان النامية الاعضاء في مجموعة ال ٧٧ أهمية كبيرة على اعتماد القرار الخاص بتعزيز التعاون الدولي الرامي الى حل مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية بتوافق الآراء . وأود ان اغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لكافة البلدان المتقدمة على موقفها الايجابي وعلى جهودها التي بذلتها من أجل التوصل الى توافق الآراء بشأن هذا القرار .
ويشكّل القرار الخاص بمسألة الديون الخارجية للبلدان النامية خطوة هامة في الاتجاه الصحيح ، ونحن نعرب عن صادق أملنا في اتخاذ مزيد من الخطوات للمساعدة في حل مشاكل الديون الهائلة للبلدان النامية .

وان العناصر التي تم الاتفاق عليها في مشروع القرار تتسم بأهمية قصوى في هذا الصدد ، رغم أن القائمة التي تتضمنها ليست كاملة أو شاملة . ونحن نعتقد أن الجهود التي بذلتها الجمعية العامة من أجل معالجة مسألة الديون مستمرة وأن السروح البنّاءة التي تحلّت بها المفاوضات حول مشروع القرار هذا خلال الدورة الحالية للجمعية العامة ستسود دائما .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اختتمت الجمعية العامة النظر

في البند ١٤٣ من جدول الاعمال .

تنظيم العمل

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أسترعي انتباه الوفود

الى أن الجمعية العامة قد اختتمت الآن معظم عملها . وسيتم تحديد موعد الجلسة العامة التالية والاخيرة على انتهاء المفاوضات المتعلقة بالبند ٢٨ من جدول الاعمال . ولقد اشتركت شخصيا في هذه المفاوضات في عطلة نهاية الاسبوع وسأواصل بسذل جهودي حتى يتسنى لنا التوصل الى اتفاق بهذا الشأن .

وبغية استخدام الوقت بشكل يلائم الوفود ، أزمع أن نترك جانبا كل البنود المعلقة وأن نتناولها في اجتماعنا الاخير الذي سيعلن عنه في يومية الامم المتحدة . وبالتالي فإن الجلسة التي كان من المقرر عقدها بعد ظهر اليوم قد ألغيت وسنجتمع مرة ثانية في موعد وتاريخ سيعلن عنهما في يومية الامم المتحدة فور انتهائنا من المفاوضات الجارية بشأن البند ٢٨ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥